



دراسات RCD

# صعود اليوان وإعادة تشكيل النظام النقدي الدولي نحو تعددية نقدية أم إعادة توزيع محدود للنفوذ؟

د. شاهر الشاهر

أستاذ في كلية الدراسات الدولية-جامعة صن يات سين



ملحوظة:

ان كل الآراء الواردة تعبر عن رأي كاتبها

## نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيَّة والاقتصاديَّة والأكاديميَّة الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسيَّة والثَّقافيَّة والاقتصاديَّة بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطيَّة، وتحقيق السِّلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. ويمثل المركز فضاءً حرّاً يتَّسم بالموضوعيَّة والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) ٢٠١٤ في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من ٧٠ شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتائج العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتائج العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلة علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات). فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن أنشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صنّاع القرار والخبراء في القضايا التي تهتم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

## دراسات RCD

العنف المجتمعي كارتداد للأزمات السياسية  
والاقتصادية: دراسة في ظاهرة الشجارات المسلحة

د. شاهر الشاهر

أستاذ في كلية الدراسات الدولية-جامعة صن يات سين

يُشكل النظام النقدي الدولي أحد أهم تجليات القوة داخل النظام العالمي المعاصر (Gilpin ٢٠٠١)، إذ لا تقتصر وظيفة العملات الاحتياطية على تسهيل المبادلات التجارية والتدفقات المالية، بل تمتد لتصبح أداة استراتيجية لإعادة إنتاج النفوذ السياسي والجيوسياسي للدول المهيمنة (Strange ١٩٩٤). فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم بصورة أكثر وضوحاً بعد انهيار نظام بريتون وودز عام ١٩٧١ (Eichengreen، ٢٠١١)، تمكن الدولار الأمريكي من ترسيخ موقعه باعتباره العملة المركزية للاقتصاد العالمي (Kindleberger، ١٩٧٣)، سواء في التجارة الدولية أو أسواق الطاقة أو الاحتياطيات الأجنبية أو أسواق الدين السيادي. وقد منح هذا الموقع الولايات المتحدة ما وصفه بعض الباحثين بـ"الامتياز الباهظ" (Eichengreen، ٢٠١١) أي القدرة على تمويل عجزها وتوسيع نفوذها الدولي من خلال السيطرة على البنية النقدية والمالية العالمية.

غير أن العقود الأخيرة شهدت تحولات عميقة في بنية الاقتصاد الدولي، كان أبرزها الصعود المتسارع للصين بوصفها قوة اقتصادية وتجارية كبرى (World Bank، ٢٠٢٤). فقد نجحت بكين في التحول من اقتصاد نامٍ محدود التأثير إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وأكبر قوة تجارية في العالم، مع توسع كبير في استثماراتها الخارجية وشبكتها الاقتصادية العابرة للقارات. ورافق هذا التحول توجه صيني متزايد نحو تدويل اليوان وتقليل الاعتماد على الدولار في التسويات التجارية والمالية (Prasad، ٢٠١٧)، سواء عبر إنشاء شبكات واسعة من خطوط المبادلة مع البنوك المركزية (People's Bank of China، ٢٠٢٥)، أو من خلال تشجيع استخدام العملة الصينية في التجارة الثنائية، أو عبر بناء مؤسسات مالية وبنى دفع بديلة للنظام المالي الغربي (Subacchi، ٢٠١٦).

في الوقت ذاته، ساهم الاستخدام المكثف للعقوبات الاقتصادية والمالية الأمريكية، خاصة بعد الأزمة الأوكرانية وتصاعد التوترات مع روسيا والصين وإيران (McDowell، ٢٠٢١)، في دفع عدد من الدول إلى إعادة النظر في مستويات اعتمادها على الدولار الأمريكي والبنية التحتية المالية الغربية (Blackwill & Harris، ٢٠١٦). وقد أدى ذلك إلى تصاعد النقاشات حول مستقبل النظام النقدي الدولي، وإمكانية انتقاله تدريجياً من بنية أحادية القطبية تتمحور حول الدولار إلى نظام أكثر تعددية تتوزع فيه الوظائف النقدية بين عدة عملات دولية (Cohen، ٢٠١٥).

مع ذلك، لا يزال الجدل قائماً حول مدى واقعية هذا التحول وحدوده الفعلية (Eichengreen، ٢٠١١). فعلى الرغم من تنامي حضور اليوان داخل التجارة الدولية والاحتياطيات النقدية (Prasad، ٢٠١٧)، فإن الدولار لا يزال يحتفظ بأغلب مقومات الهيمنة النقدية العالمية، سواء من حيث عمق الأسواق المالية الأمريكية أو مستوى السيولة أو الثقة المؤسسية أو مركزية الدولار في النظام المالي العالمي (Norrlof، ٢٠١٤). كما أن النظام المالي الصيني نفسه لا يزال يواجه تحديات بنيوية تتعلق بحرية حركة رؤوس الأموال، وشفافية المؤسسات، واستقلالية السياسة النقدية، وهي عناصر أساسية لأي عملة تسعى إلى لعب دور احتياطي عالمي (Subacchi، ٢٠١٦).

تتطلب هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن صعود اليوان لا يعكس انتقالاً كاملاً نحو نظام نقدي متعدد الأقطاب، بقدر ما يمثل عملية تدريجية لإعادة توزيع النفوذ داخل بنية دولارية ما تزال تحتفظ بموقعها المركزي (Cohen، ٢٠١٥؛ Eichengreen، ٢٠١١). ومن ثم، فإن التحولات الراهنة تشير إلى نشوء نمط من "التعددية النقدية غير المكتملة"، حيث تتعايش الهيمنة التقليدية مع صعود بدائل نقدية إقليمية ودولية دون أن تصل هذه

البدائل إلى مرحلة الإحلال الكامل (Norrløf، ٢٠١٤).

وتكتسب الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات مترابطة. فمن الناحية النظرية، تسهم في فهم العلاقة بين القوة النقدية والتحويلات الجيوسياسية داخل النظام الدولي (Gilpin، ٢٠٠١). أما من الناحية العملية، فإنها تساعد في تفسير التغيرات الجارية في سلوك البنوك المركزية وإدارة الاحتياطيات الأجنبية والتجارة الدولية (IMF، ٢٠٢٤). كما تكتسب أهمية إضافية بالنسبة للدول النامية والاقتصادات النفطية التي تسعى إلى تنويع شركاتها النقدية وتقليل انكشافها أمام التقلبات المرتبطة بالدولار والسياسات المالية الأمريكية (World Bank، ٢٠٢٤).

### وتسعى الدراسة للإجابة عن الإشكالية المركزية التالية:

إلى أي مدى يعكس صعود اليوان تحولاً حقيقياً نحو نظام نقدي متعدد الأقطاب، وما حدود هذا التحول في ظل استمرار الهيمنة البنوية للدولار الأمريكي على النظام المالي العالمي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عددٌ من الأسئلة الفرعية، أبرزها:

١. ما العوامل الاقتصادية والجيوسياسية التي دفعت الصين إلى تسريع عملية تدويل اليوان؟

٢. كيف ساهمت العقوبات المالية الأمريكية في إعادة توجيه سلوك البنوك المركزية والاحتياطيات الأجنبية؟

٣. ما القيود البنوية التي تحد من تحول اليوان إلى عملة احتياط عالمية؟

٤. ما تأثير التحويلات النقدية الحالية على الاقتصادات العربية والأفريقية وأسواق الطاقة؟

٥. هل يتجه النظام النقدي الدولي نحو تعددية مكتملة أم نحو إعادة توزيع محدودة للنفوذ؟

وتفترض الدراسة أن التوسع في استخدام اليوان يعكس تحولات مهمة في توازنات الاقتصاد السياسي الدولي، لكنه لا يمثل حتى الآن بديلاً كاملاً عن الهيمنة الدولارية، بسبب استمرار تفوق الولايات المتحدة في البنية المؤسسية والمالية العالمية، إلى جانب القيود البنوية المرتبطة بالنظام المالي الصيني.

وتعتمد الدراسة على المنهج النوعي التحليلي ضمن إطار الاقتصاد السياسي الدولي، مع توظيف مقارنة بنيوية تربط بين القوة النقدية والتحويلات الجيوسياسية. كما تستند إلى تحليل بيانات وتقارير المؤسسات المالية الدولية والأدبيات الأكاديمية المتعلقة بتدويل العملات والهيمنة النقدية.

### الإطار النظري والدراسات السابقة:

تُعد مسألة الهيمنة النقدية الدولية من أكثر القضايا ارتباطاً بطبيعة توزيع القوة داخل النظام الدولي، إذ لا تفصل العملات الاحتياطية عن البنية السياسية والاقتصادية التي تنتجها وتحميها (Strange، ١٩٩٤) ولهذا، فإن فهم صعود اليوان يتطلب تأطيراً نظرياً يتجاوز القراءة الاقتصادية التقنية لأسعار الصرف والتجارة الدولية، نحو مقارنة أوسع تربط بين المال والسلطة والجغرافيا السياسية (Gilpin، ٢٠٠١).

ضمن هذا السياق، تشكل أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي نقطة انطلاق أساسية لفهم العلاقة بين العملات والنفوذ العالمي (Cohen، ٢٠١٥). فقد جادلت الباحثة سوزان سترينج بأن القوة النقدية تمثل أحد الأبعاد الأساسية للقوة البنوية داخل النظام الدولي، لأن الدولة التي تصدر العملة المهيمنة لا تسيطر فقط على أدوات التمويل، بل تمتلك أيضاً القدرة على تحديد قواعد النظام المالي العالمي وإعادة تشكيل سلوك الفاعلين الدوليين (Strange، ١٩٩٤). ومن هذا المنظور، فإن هيمنة الدولار لم تكن نتيجة الحجم الاقتصادي الأمريكي وحده، بل نتاجاً لتكامل عناصر متعددة تشمل العمق المؤسسي، والتفوق العسكري، والثقة السياسية، والسيطرة على المؤسسات المالية العالمية (Norrlof، ٢٠١٤).

وفي السياق ذاته، طوّر تشارلز كيندلبرغر نظرية "الاستقرار المهيمن" التي تفترض أن استقرار النظام الاقتصادي الدولي يحتاج إلى قوة مركزية قادرة على توفير السيولة، وضمان حرية التجارة، والعمل كملأذ أخير في أوقات الأزمات (Kindleberger، ١٩٧٣). وقد مثلت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية النموذج الأبرز لهذه القوة، حيث أسهم الدولار في تنظيم التدفقات المالية والتجارية العالمية، مدعوماً بالقدرات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية (Gilpin، ٢٠٠١).

أما باري آيكنغرين، فقد ركّز في دراساته حول العملات الاحتياطية على فكرة "القصور المؤسسي" أو inertia، موضحاً أن استمرار هيمنة عملة معينة لا يعتمد فقط على الأداء الاقتصادي الراهن، بل أيضاً على تراكمات تاريخية وشبكات استخدام عالمية تجعل الانتقال إلى عملة بديلة عملية بطيئة ومعقدة (Eichengreen، ٢٠١١). ومن هنا، فإن صعود اليوان لا يعني تلقائياً تراجع الدولار، لأن النظام المالي العالمي ما يزال قائماً إلى حد كبير على البنية التحتية المقومة بالدولار، سواء في أسواق السندات أو أنظمة الدفع أو التجارة الدولية (Norrlof، ٢٠١٤).

في المقابل، ظهرت خلال العقد الأخيرين أدبيات متزايدة حول "التعددية النقدية"، تفترض أن النظام النقدي الدولي قد يتجه تدريجياً نحو توزيع أكبر للوظائف النقدية بين عدة عملات رئيسية، بدلاً من استمرار الأحادية الدولارية المطلقة (Cohen، ٢٠١٥). ويذهب بعض الباحثين، مثل بنجامين كوهين، إلى أن النظام الدولي قد يشهد مستقبلاً نمطاً من "التنافس النقدي" بين الدولار واليورو واليوان، حيث تتقاسم هذه العملات أدواراً مختلفة وفقاً للمجالات الجغرافية والاقتصادية (Cohen، ٢٠١٥).

إلا أن هذه الأطروحات لا تحظى بإجماع كامل، إذ يرى اتجاه آخر أن المقومات البنوية للهيمنة النقدية ما تزال تميل بصورة واضحة لصالح الدولار الأمريكي (Eichengreen، ٢٠١١). فإلى جانب الحجم الضخم لأسواق المال الأمريكية، يتمتع الدولار بدرجة عالية من الثقة والسيولة وقابلية التحويل، إضافة إلى ارتباطه بمؤسسات مالية عالمية تهيمن عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون (Norrlof، ٢٠١٤). كما أن فترات الأزمات العالمية غالباً ما تؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار بوصفه ملاذاً آمناً، وهو ما ظهر بوضوح خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ثم خلال جائحة كورونا، حيث اتجه المستثمرون والبنوك المركزية نحو الأصول الأمريكية رغم كون الأزمة انطلقت أساساً من الاقتصاد الأمريكي نفسه (IMF، ٢٠٢٤).

ضمن هذا الإطار، برزت أيضاً أدبيات "الجيواقتصاد" التي تركز على استخدام الأدوات الاقتصادية والمالية

كوسائل لتحقيق أهداف استراتيجية وجيوسياسية (Luttwak، ١٩٩٠) وقد أشار روبرت بلاكويل وجنيفر هاريس إلى أن التنافس بين القوى الكبرى لم يعد يقتصر على المجال العسكري، بل أصبح يشمل استخدام العقوبات المالية، والتحكم بالتكنولوجيا، وسلاسل الإمداد، والنظام المالي العالمي (Blackwill & Harris، ٢٠١٦). ومن هنا، فإن تصاعد العقوبات الأمريكية ضد روسيا وإيران والصين ساهم في دفع العديد من الدول إلى البحث عن آليات تقلل من اعتمادها على الدولار، بما في ذلك توسيع استخدام العملات الوطنية وتعزيز الاحتياطات غير الدولارية (McDowell، ٢٠٢١).

وفيما يتعلق بالدراسات السابقة، يمكن تقسيم الأدبيات المتعلقة باليونان والنظام النقدي الدولي إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية (Prasad، ٢٠١٧).

**الاتجاه الأول:** يركز على صعود الصين الاقتصادي باعتباره مقدمة طبيعية لتحول اليونان إلى عملة دولية رئيسية. ويستند هذا الاتجاه إلى أن الوزن التجاري والاستثماري للصين، إلى جانب توسع مبادرة الحزام والطريق، سيؤدي تدريجياً إلى زيادة الطلب العالمي على العملة الصينية (Subacchi، ٢٠١٦). كما يشير أصحاب هذا الاتجاه إلى توسع خطوط المبادلة الصينية، وارتفاع استخدام اليونان في التسويات التجارية، وإدراج العملة الصينية ضمن سلة حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي باعتبارها مؤشرات على تزايد الاعتراف الدولي باليونان (IMF، ٢٠٢٤).

أما الاتجاه الثاني، فيتبنى مقاربة أكثر تشككاً، ويرى أن الصين ما تزال بعيدة عن امتلاك المقومات اللازمة لإزاحة الدولار (Eichengreen، ٢٠١١). ويركز هذا الاتجاه على القيود البنوية المرتبطة بالنظام المالي الصيني، مثل القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، وضعف الشفافية، وغياب الاستقلال الكامل للبنك المركزي، إضافة إلى محدودية عمق الأسواق المالية المقومة باليونان مقارنة بالأسواق الأمريكية (Subacchi، ٢٠١٦).

في حين يذهب الاتجاه الثالث إلى أن مستقبل النظام النقدي العالمي لن يكون قائماً على الإحلال الكامل لعملة محل أخرى، بل على نشوء حالة من "التعددية النقدية الجزئية" التي تتوزع فيها الوظائف النقدية بين عدة عملات دون انهيار الهيمنة الدولارية بالكامل (Cohen، ٢٠١٥). ويمثل هذا الاتجاه الإطار الأقرب الذي تنطلق منه الدراسة الحالية، إذ تفترض أن صعود اليونان يعكس تحولاً مهماً في توزيع النفوذ النقدي العالمي، لكنه لا يمثل حتى الآن نهاية للنظام المالي المتمركز حول الدولار (Norrlöf، ٢٠١٤).

وتحاول الدراسة الحالية الإسهام في الأدبيات القائمة من خلال الربط بين ثلاثة مستويات تحليلية مترابطة: أولاً، التحولات البنوية في الاقتصاد العالمي وصعود الصين؛ ثانياً، أثر التنافس الجيوسياسي والعقوبات المالية في إعادة تشكيل السلوك النقدي للدول؛ وثالثاً، القيود الداخلية التي تواجه عملية تدويل اليونان. ومن خلال هذا الربط، تسعى الدراسة إلى تجاوز المقاربات التي تنظر إلى المسألة من زاوية اقتصادية بحتة أو جيوسياسية منفصلة، نحو فهم أكثر تكاملاً لطبيعة التحولات الجارية في النظام النقدي الدولي.

## منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج النوعي التحليلي ضمن إطار الاقتصاد السياسي الدولي (Gilpin، ٢٠٠١)، انطلاقاً من أن التحولات النقدية العالمية لا يمكن تفسيرها فقط عبر المؤشرات الاقتصادية الكمية، بل يجب فهمها في سياق أوسع يرتبط بتوزيع القوة السياسية والجيوستراتيجية داخل النظام الدولي (Strange، ١٩٩٤). وتستند الدراسة إلى مقارنة بنيوية تركز على العلاقة بين القوة النقدية والبنية المؤسسية للنظام المالي العالمي، مع تحليل التفاعل بين المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للدول الكبرى (Cohen، ٢٠١٥).

ويأتي اختيار المنهج النوعي بسبب الطبيعة المركبة للموضوع، إذ لا يقتصر البحث على دراسة تطور استخدام اليوان كمؤشر مالي، بل يسعى إلى تفسير الدلالات السياسية والاستراتيجية لهذا التحول، وتحليل حدوده البنيوية وإمكاناته المستقبلية (Eichengreen، ٢٠١١). كما يسمح هذا المنهج بفهم الترابط بين القرارات النقدية والتحولات الجيوستراتيجية، خاصة في ظل تصاعد استخدام الأدوات المالية ضمن استراتيجيات التنافس الدولي (Blackwill & Harris، ٢٠١٦).

وتعتمد الدراسة على تحليل بيانات ثانوية صادرة عن مؤسسات مالية دولية، أبرزها صندوق النقد الدولي (IMF، ٢٠٢٤)، وبنك التسويات الدولية (BIS، ٢٠٢٤)، والبنك الدولي (World Bank، ٢٠٢٤)، وتقارير نظام SWIFT المتعلقة باستخدام العملات في المدفوعات الدولية (SWIFT، ٢٠٢٤)، إضافة إلى تقارير البنوك المركزية والدراسات الأكاديمية المتخصصة في قضايا الهيمنة النقدية وتدويل العملات (Prasad، ٢٠١٧). كما تستفيد الدراسة من الأدبيات النظرية المرتبطة بالاقتصاد السياسي الدولي والجيواقتصاد، خصوصاً الدراسات التي تناولت العلاقة بين الهيمنة المالية والنفوذ الجيوستراتيجي (Luttwak، ١٩٩٠).

وتقوم الدراسة على ثلاثة مستويات تحليلية مترابطة. يتمثل المستوى الأول في التحليل التاريخي والبنيوي لمسار تشكل الهيمنة الدولارية وتطور النظام النقدي الدولي منذ اتفاقية بريتون وودز (Gilpin، ٢٠٠١). أما المستوى الثاني، فيركز على تحليل الاستراتيجية الصينية لتدويل اليوان، بما يشمل خطوط المبادلة، وأنظمة الدفع البديلة، والتسويات التجارية الثنائية، وربط ذلك بمشروع الصين الجيوستراتيجي الأوسع (Cohen، ٢٠١٥). في حين يتناول المستوى الثالث القيود البنيوية التي تواجه اليوان، وتأثيرها في فرص تحول العملة الصينية إلى بديل عالمي للدولار (Eichengreen، ٢٠١١).

كما تأخذ الدراسة بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على البيئة الجيوستراتيجية الدولية خلال السنوات الأخيرة، خاصة تصاعد العقوبات المالية الأمريكية، والأزمة الأوكرانية، والتنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، لما لهذه التطورات من تأثير مباشر في إعادة تشكيل سلوك البنوك المركزية والاحتياطات الأجنبية (Blackwill & Harris، ٢٠١٦).

وفيما يتعلق بحدود الدراسة، فإنها تركز بصورة أساسية على الفترة الممتدة من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠٢٥، باعتبارها المرحلة التي شهدت تسارعاً ملحوظاً في الجهود الصينية لتدويل اليوان، وتزايداً في النقاشات المتعلقة بمستقبل النظام النقدي الدولي. كما تركز الدراسة على تحليل البعد الدولي لاستخدام اليوان، دون

التوسع في التفاصيل التقنية المتعلقة بالسياسة النقدية الداخلية الصينية إلا بالقدر الذي يخدم أهداف البحث.

### أولاً: الهيمنة الدولارية وبنية النظام النقدي الدولي

لفهم صعود اليوان وحدود تأثيره في النظام النقدي العالمي، لا بد أولاً من فهم الأسس البنوية التي قامت عليها الهيمنة الدولارية منذ منتصف القرن العشرين. فموقع الدولار داخل الاقتصاد العالمي لا يرتبط فقط بحجم الاقتصاد الأمريكي، وإنما بشبكة معقدة من المؤسسات المالية والأسواق الرأسمالية والتحالفات السياسية والعسكرية التي كوّنت مركزية الولايات المتحدة في النظام الدولي الحديث (Strange, 1994).

تعود الجذور التاريخية للهيمنة الدولارية إلى اتفاقية بريتون وودز عام 1944، التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية بهدف بناء نظام نقدي دولي أكثر استقراراً. وقد منح الاتفاق الدولار موقفاً محورياً باعتباره العملة القابلة للتحويل إلى الذهب بسعر ثابت، في حين رُبطت العملات الأخرى بالدولار. وبهذا، تحولت الولايات المتحدة إلى مركز النظام النقدي العالمي، مستفيدة من تفوقها الصناعي والمالي الهائل بعد الحرب (Gilpin, 2001).

ورغم انهيار نظام بريتون وودز رسمياً عام 1971 بعد قرار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون تعليق قابلية تحويل الدولار إلى الذهب، فإن الدولار لم يفقد موقعه المركزي. بل على العكس، أعادت الولايات المتحدة إنتاج هيمنتها النقدية عبر ما عُرف لاحقاً بنظام "البترو دولار"، حيث جرى تسعير تجارة النفط العالمية بالدولار الأمريكي، الأمر الذي عزز الطلب العالمي المستمر على العملة الأمريكية وربط أسواق الطاقة بالنظام المالي الأمريكي (Cohen, 2015).

ومنذ ذلك الوقت، تشكلت بنية نقدية عالمية تتمحور حول الدولار على عدة مستويات مترابطة. أول هذه المستويات يتمثل في التجارة الدولية، إذ لا تزال نسبة كبيرة من المبادلات التجارية العالمية تتم بالدولار، حتى بين دول لا تربطها علاقات تجارية مباشرة بالولايات المتحدة (Cohen, 2015). أما المستوى الثاني، فيرتبط بأسواق المال العالمية، حيث تمثل السندات الأمريكية والأصول المقومة بالدولار أكبر وأعرق الأسواق المالية من حيث السيولة والاستقرار (Eichengreen, 2011). في حين يتمثل المستوى الثالث في البنية التحتية للنظام المالي العالمي، بما يشمل أنظمة الدفع والتحويلات الدولية وشبكات البنوك العابرة للحدود (Strange, 1994).

وقد منح هذا الوضع الولايات المتحدة قدرة استثنائية على ممارسة النفوذ المالي العالمي. فبفضل مركزية الدولار، تستطيع واشنطن تمويل عجزها المالي بتكاليف أقل مقارنة بالدول الأخرى، كما تملك قدرة واسعة على فرض العقوبات الاقتصادية والمالية والتحكم في الوصول إلى النظام المالي العالمي (Gilpin, 2001). ولهذا وصف وزير المالية الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان الهيمنة الدولارية بأنها "امتياز باهظ"، لأن الولايات المتحدة تستفيد من موقع الدولار بطريقة لا تستطيع أي دولة أخرى الاستفادة منها (Eichengreen, 2011).

غير أن هذه الهيمنة لم تكن ثابتة بصورة مطلقة، بل واجهت منذ تسعينيات القرن العشرين عدداً من التحديات التدريجية. فقد أدى صعود الاتحاد الأوروبي وإطلاق اليورو إلى ظهور أول منافس جدي للدولار في مجال الاحتياطات الدولية والتجارة العالمية (Cohen, 2015). ومع ذلك، ظل تأثير اليورو محدوداً نسبياً بسبب الأزمات البنوية داخل

الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد أزمة الديون السيادية الأوروبية (Eichengreen, 2011).

لكن التحدي الأكثر أهمية جاء من الصين، ليس فقط بسبب حجم اقتصادها، بل أيضاً بسبب تحولها إلى مركز رئيسي للتجارة العالمية وسلاسل الإنتاج والتكنولوجيا والاستثمار (Gilpin, 2001). وقد أدركت بكين مبكراً أن استمرار اعتمادها على الدولار يجعلها عرضة للمخاطر الجيوسياسية والمالية، خصوصاً في ظل تصاعد التوترات مع الولايات المتحدة (Strange, 1994). ومن هنا، بدأت الصين منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بتطوير استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تدويل اليوان وتقليل الاعتماد على الدولار في التجارة والتمويل (Cohen, 2015).

ومع ذلك، فإن فهم طبيعة الهيمنة الدولارية يوضح أيضاً سبب صعوبة انتقال النظام النقدي العالمي بسرعة نحو تعددية مكتملة. فالهيمنة النقدية ليست مجرد مسألة تتعلق بحجم الاقتصاد أو حجم التجارة، بل ترتبط أيضاً بعوامل أكثر عمقاً تشمل الثقة المؤسسية، واستقرار النظام القانوني، وحرية الأسواق المالية، وقابلية تحويل العملة، إضافة إلى البعد الجيوسياسي والعسكري (Eichengreen, 2011). ولهذا، فإن أي عملة تسعى إلى منافسة الدولار تحتاج إلى توفير مستويات مرتفعة من السيولة والثقة والقدرة على استيعاب الطلب العالمي على الأصول الآمنة.

ومن هذا المنطلق، تبدو الهيمنة الدولارية أقرب إلى "بنية شبكية" متكاملة يصعب تفكيكها بسرعة، لأن استخدام الدولار يولد مزيداً من الاعتماد عليه. فكلما زاد استخدام الدولار في التجارة والاحتياجات وأسواق المال، ازدادت الحوافز لاستخدامه بصورة أكبر، وهو ما يخلق ما يشبه الحلقة التراكمية التي تعزز استمرارية الهيمنة النقدية الأمريكية (Eichengreen, 2011; Cohen, 2015).

جدول يوضح تطور حصة العملات من الاحتياطيات العالمية (2000-2025):

السنة	الدولار %	اليورو %	اليوان %	الين %	الجنيه الاسترليني %
2000	71	18	0	6	3
2010	62	26	0.1	4	4
2020	59	21	2	6	5
2025	57	20	4-3	5	5

نلاحظ من الجدول: تراجع الدولار نسبياً، لكن دون انهيار. وصعود اليوان الصيني تدريجياً.

لكن في المقابل، فإن تصاعد استخدام العقوبات المالية الأمريكية، وتزايد التوترات الجيوسياسية، وارتفاع مستويات الدين الأمريكي، كلها عوامل بدأت تدفع بعض الدول إلى إعادة تقييم مخاطر الاعتماد المفرط على الدولار (Blackwill & Harris, 2016; Eichengreen, 2011). ومن هنا، يمكن فهم صعود اليوان ليس باعتباره نتيجة اقتصادية فقط،

بل أيضاً بوصفه تعبيراً عن التحولات الأوسع في بنية القوة العالمية والتنافس على إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي (Gilpin, 2001; Strange, 1994).

### ثانياً: الصين واستراتيجية تدويل اليوان

يمثل تدويل اليوان أحد أهم الأهداف الاستراتيجية للصين في سياق سعيها إلى إعادة تموضعها داخل النظام الدولي بوصفها قوة اقتصادية ومالية كبرى (Gilpin, 2001). فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين، أدركت القيادة الصينية أن استمرار الاعتماد على الدولار الأمريكي في التجارة والاحتياجات والتسويات المالية يضع الاقتصاد الصيني في موقع هش أمام التقلبات السياسية والمالية العالمية، ويمنح الولايات المتحدة قدرة واسعة على التأثير في المصالح الصينية عبر أدوات النظام المالي الدولي (Strange, 1994).

وقد اكتسب هذا الإدراك أهمية أكبر بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، التي كشفت للصين حدود الاعتماد على النظام المالي الأمريكي، رغم أن الأزمة نفسها انطلقت من داخل الأسواق الأمريكية (Eichengreen, 2011). فقد أظهرت الأزمة أن الاقتصاد العالمي، بما فيه الصين، لا يزال معتمداً بصورة كبيرة على الدولار والبنية المالية الغربية، الأمر الذي دفع بكين إلى تسريع جهودها الرامية إلى بناء أدوات نقدية ومالية تقلل من هذه التبعية (Cohen, 2015).

ضمن هذا السياق، بدأت الصين تنفيذ استراتيجية متعددة المستويات لتدويل اليوان، وكان أحد أبرز مكونات هذه الاستراتيجية يتمثل في توسيع استخدام العملة الصينية في التجارة الدولية. فقد شجعت بكين الشركات الصينية وشركاءها التجاريين على استخدام اليوان في التسويات التجارية الثنائية، خاصة مع الدول المرتبطة بالصين بعلاقات تجارية واسعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (Cohen, 2015).

كما أنشأت الصين شبكة واسعة من اتفاقيات مبادلة العملات مع البنوك المركزية حول العالم. وتقوم هذه الاتفاقيات على توفير سيولة باليوان للدول الشريكة بما يسمح بتسهيل التجارة والاستثمار دون الحاجة إلى المرور بالدولار الأمريكي (Eichengreen, 2011). وقد توسعت هذه الشبكة بصورة ملحوظة خلال العقد الأخير، لتشمل عشرات الدول، وهو ما منح اليوان حضوراً أكبر داخل عدد من الاقتصادات الناشئة (Gilpin, 2001).

ولا يمكن فصل هذه الخطوات عن مشروع الصين الجيوسياسي الأوسع، خاصة مبادرة "الحزام والطريق"، التي تمثل أحد أهم أدوات التوسع الاقتصادي والاستراتيجي الصيني عالمياً (Gilpin, 2001). فمن خلال تمويل مشاريع البنية التحتية والاستثمارات الخارجية، استطاعت الصين تعزيز استخدام اليوان في عدد متزايد من المشاريع العابرة للحدود، وربط توسعها الاقتصادي الخارجي بتوسيع نطاق استخدامها عملتها الوطنية (Cohen, 2015).

إضافة إلى ذلك، عملت بكين على تطوير بنية مالية بديلة جزئياً للنظام المالي الغربي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك إنشاء نظام الدفع بين البنوك عبر الحدود المعروف باسم CIPS، والذي يهدف إلى تسهيل المدفوعات الدولية باليوان وتقليل الاعتماد على نظام SWIFT الخاضع بصورة كبيرة للنفوذ الغربي (Eichengreen, 2011). ورغم أن CIPS لا يزال محدوداً مقارنة بالبنية المالية الأمريكية، فإنه يمثل خطوة استراتيجية مهمة ضمن جهود الصين لبناء قدر أكبر من الاستقلالية المالية (Strange, 1994).

### جدول يوضح استخدام العملات في المدفوعات الدولية عبر نظام SWIFT:

العملة	2015	2020	2025
الدولار	% 44	% 38	% 47
اليورو	% 29	% 36	% 22
اليوان	% 2	% 2.5	% 5-4

نلاحظ من الجدول أنه وعلى الرغم من صعود اليوان إلا ان الدولار لا يزال مهيمناً وبشدة.

كما سعت الصين إلى تعزيز الشرعية الدولية لليوان عبر المؤسسات المالية العالمية. وقد شكل إدراج اليوان عام ٢٠١٦ ضمن سلة حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي محطة رمزية ومؤسسية مهمة، إذ اعتُبر ذلك اعترافاً دولياً متزايداً بالدور العالمي للعملة الصينية (Eichengreen, ٢٠١١).

ومع ذلك، فإن استراتيجية تدويل اليوان لا تستند فقط إلى اعتبارات اقتصادية، بل ترتبط أيضاً بالتحويلات الجيوسياسية المتصاعدة. فالتوتر المتزايد بين الصين والولايات المتحدة، والحرب التجارية، والقيود التكنولوجية، والعقوبات المحتملة، كلها دفعت بكين إلى النظر إلى النظام المالي بوصفه ساحة مركزية من ساحات التنافس الاستراتيجي (Blackwill & Harris, ٢٠١٦; Gilpin, ٢٠٠١).

وفي هذا السياق، أصبح تقليل الاعتماد على الدولار جزءاً من مفهوم أوسع للأمن القومي الصيني (Blackwill & Harris, ٢٠١٦). فكلما زادت قدرة الصين على إجراء تجارتها واستثماراتها بعملتها الوطنية، تقلصت قدرة الولايات المتحدة على ممارسة الضغط المالي عليها (Gilpin, ٢٠٠١). ولهذا، فإن تدويل اليوان لا يمكن فهمه فقط كسياسة اقتصادية، بل كجزء من مشروع أوسع لإعادة توزيع القوة داخل النظام الدولي (Strange, ١٩٩٤).

لكن رغم هذا التوسع، لا يزال استخدام اليوان عالمياً محدوداً مقارنةً بالدولار. فحصة العملة الصينية من الاحتياطيات العالمية والمدفوعات الدولية تبقى أقل بكثير من حصة الدولار أو حتى اليورو في بعض المجالات (Eichengreen, ٢٠١١). ويعكس ذلك حقيقة أن تدويل العملات لا يعتمد فقط على الإرادة السياسية أو الحجم التجاري، بل يحتاج أيضاً إلى توفر بنية مالية عميقة وشفافة وقابلة للاستيعاب الطلب العالمي على الأصول المقومة بالعملة المعنية (Cohen, ٢٠١٥).

ومن هنا، تظهر المفارقة الأساسية في الاستراتيجية الصينية. فمن أجل تحويل اليوان إلى عملة دولية رئيسية، تحتاج الصين إلى تحرير نظامها المالي وزيادة انفتاح أسواقها، لكن هذا الانفتاح قد يحد من قدرة الدولة على التحكم بالتدفقات المالية والاستقرار الاقتصادي الداخلي (Eichengreen, ٢٠١١). ولذلك، تحاول بكين تحقيق توازن معقد

بين توسيع الحضور الدولي لعمليتها والحفاظ على نموذجها الاقتصادي القائم على التدخل المركزي وإدارة الدولة للأسواق (Gilpin, 2001).

جدول يوضح اتفاقيات مبادلة العملات الصينية (Swap Agreements):

السنة	عدد الاتفاقيات	القيمة التقديرية (مليار دولار*)
2009	6	95
2015	30	500
2020	38	550
2025	أكثر من 40	700

يظهر من الجدول حجم التوسع المؤسسي لليوان.

### ثالثاً: العقوبات المالية وتسييس النظام النقدي الدولي

شهد النظام المالي العالمي خلال العقود الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في استخدام الأدوات الاقتصادية والمالية كوسائل لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الترابط بين الجغرافيا السياسية والبنية النقدية الدولية (Strange, 1994). ولم تعد الهيمنة على النظام المالي العالمي مجرد امتياز اقتصادي يمنح الدولة المهيمنة قدرة على التأثير في الأسواق والتجارة، بل تحولت أيضاً إلى أداة ضغط جيوسياسي تستخدم في إدارة الصراعات الدولية وإعادة تشكيل سلوك الدول (Gilpin, 2001).

ضمن هذا السياق، برزت العقوبات المالية الأمريكية بوصفها أحد أهم مظاهر "تسييس" النظام النقدي العالمي. فقد استفادت الولايات المتحدة من مركزية الدولار داخل النظام المالي الدولي ومن سيطرتها الواسعة على شبكات المدفوعات العالمية والمؤسسات المالية العابرة للحدود لفرض عقوبات تستهدف دولاً وشركات وأفراداً، ليس فقط عبر القيود التجارية التقليدية، بل من خلال التحكم في الوصول إلى النظام المالي نفسه (Blackwill & Harris, 2016).

وقد أصبحت هذه العقوبات أكثر اتساعاً وتعقيداً بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ثم بعد تصاعد التوترات مع إيران وروسيا والصين. وسمح الاعتماد العالمي الكبير على الدولار والبنوك الأمريكية و"سويفت" لواشنطن بامتلاك قدرة استثنائية على عزل الدول المستهدفة عن النظام المالي العالمي، وتجميد الأصول، وفرض قيود على التحويلات الدولية، ومنع الوصول إلى الأسواق المالية المقومة بالدولار (Eichengreen, 2011).

وتكشف هذه التطورات عن الطبيعة البنوية للقوة النقدية الأمريكية. فالهيمنة الدولارية لا تعني فقط أن الدولار هو العملة الأكثر استخداماً، بل تعني أيضاً أن الولايات المتحدة تمتلك موقعاً مركزياً داخل البنية التحتية

للتمويل العالمي، ما يمنحها قدرة واسعة على مراقبة التدفقات المالية الدولية والتأثير فيها (Strange, 1994). ولهذا، أصبحت العقوبات المالية جزءاً أساسياً من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصاً في ظل ارتفاع كلفة التدخلات العسكرية المباشرة (Blackwill & Harris, 2016).

غير أن الاستخدام المكثف للعقوبات أدى في المقابل إلى نتائج عكسية جزئية. فبدلاً من تعزيز الاعتماد الدائم على النظام المالي الأمريكي، بدأت بعض الدول تنظر إلى هذا الاعتماد باعتباره مصدراً للمخاطر الاستراتيجية (Gilpin, 2001). وقد أصبح واضحاً بالنسبة لعدد من القوى الصاعدة أن الاندماج العميق في النظام المالي المتمركز حول الدولار يجعل اقتصاداتها عرضة للضغوط السياسية والعقوبات المحتملة (Eichengreen, 2011).

وتبرز الحالة الروسية بوصفها المثال الأكثر وضوحاً على ذلك. فبعد الأزمة الأوكرانية عام 2014، ثم بصورة أكبر بعد الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، واجهت موسكو موجة غير مسبوقة من العقوبات المالية الغربية شملت تجميد جزء كبير من الاحتياطات الأجنبية الروسية، وفرض قيود على البنوك الروسية، وعزل عدد منها عن نظام "سويفت" (Blackwill & Harris, 2016). وقد شكّلت هذه الإجراءات لحظة مفصلية في إدراك العديد من الدول لطبيعة المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الدولار والمؤسسات المالية الغربية (Eichengreen, 2011).

وكان لتجميد الاحتياطات الروسية دلالة رمزية واستراتيجية عميقة، لأنه أظهر أن الأصول المقومة بالدولار أو المحتفظ بها داخل النظام المالي الغربي ليست محايدة بالكامل، بل يمكن أن تتحول إلى أداة ضغط سياسي في أوقات الأزمات (Eichengreen, 2011). ومن هنا، بدأت بعض البنوك المركزية، خاصة في الاقتصادات الناشئة، بإعادة تقييم سياسات إدارة الاحتياطات الأجنبية وتنويع مكوناتها النقدية (Gilpin, 2001).

وفي هذا السياق، استفادت الصين من تصاعد المخاوف المرتبطة بالعقوبات المالية لتعزيز جهود تدويل اليوان. فقد قدمت بكين نفسها بوصفها شريكاً مالياً أقل ارتباطاً بالشروط السياسية الغربية، وعملت على توسيع استخدام اليوان في التجارة الثنائية والتمويل والاستثمار، خاصة مع الدول التي تواجه توترات مع الولايات المتحدة أو تسعى إلى تقليل اعتمادها على الدولار (Blackwill & Harris, 2016).

كما ساهمت العقوبات في تسريع تطوير البنى المالية البديلة. فقد اتجهت روسيا والصين إلى توسيع استخدام العملات الوطنية في التبادل التجاري، وربط أنظمة الدفع بينهما، وتقليص الاعتماد على البنوك الغربية (Strange, 1994). كذلك ازداد الاهتمام داخل مجموعة "بريكس" بإمكانية بناء آليات مالية أكثر استقلالية عن النظام المالي الأمريكي، رغم أن هذه الجهود لا تزال تواجه تحديات كبيرة (Cohen, 2015).

لكن رغم هذه التطورات، لا يعني تزايد استخدام العقوبات أن النظام المالي العالمي يتجه بالضرورة نحو انهيار الهيمنة الدولارية. فالولايات المتحدة ما تزال تمتلك أعرق الأسواق المالية وأكثرها سيولة، كما أن الدولار لا يزال العملة الأكثر استخداماً في التجارة والديون والاحتياطات الدولية (Eichengreen, 2011). بل إن بعض العقوبات نفسها عززت أحياناً الطلب على الدولار نتيجة ارتفاع مستويات عدم اليقين العالمي (Gilpin, 2001).

ومع ذلك، فإن الأثر الأهم للعقوبات يتمثل في إعادة تشكيل التصورات الاستراتيجية للدول تجاه النظام النقدي

الدولي. فالمسألة لم تعد مرتبطة فقط بالكفاءة الاقتصادية أو تكاليف المعاملات، بل أصبحت ترتبط أيضاً بمفاهيم الأمن الاقتصادي والسيادة المالية (Strange, 1994). ، وكلما تصاعد استخدام الأدوات المالية في الصراعات الدولية، ازدادت الحوافز لدى بعض الدول لبناء شبكات مالية ونقدية تقلل من تعرضها للنفوذ الأمريكي (Blackwill & Harris, 2016).

ومن هنا، يمكن فهم صعود اليوان جزئياً باعتباره نتاجاً للتحويلات الجيوسياسية، بقدر ما هو انعكاس للتحويلات الاقتصادية. فالتوسع في استخدام العملة الصينية لا يرتبط فقط بنمو التجارة الصينية، بل أيضاً بتغير إدراك الدول لمخاطر الاعتماد الأحادي على الدولار في بيئة دولية تتسم بارتفاع مستويات التنافس الاستراتيجي وعدم اليقين الجيوسياسي (Cohen, 2015).

#### رابعاً: القيود البنوية أمام تحول اليوان إلى عملة عالمية

على الرغم من التوسع التدريجي في استخدام اليوان داخل التجارة الدولية والاحتياطات الأجنبية وخطوط المبادلة، فإن العملة الصينية لا تزال تواجه مجموعة معقدة من القيود البنوية التي تحد من قدرتها على منافسة الدولار بوصفه عملة احتياط عالمية. وتكمن أهمية هذه القيود في أنها لا ترتبط فقط بمؤشرات اقتصادية كمية، بل بطبيعة النموذج المالي والمؤسسي الصيني نفسه، وبالعلاقة بين الدولة والسوق داخل الاقتصاد الصيني (Eichengreen, 2011; Cohen, 2012; Gilpin, 2001).

#### جدول يوضح مقارنة بين مقومات الدولار واليوان كعملة احتياط عالمية:

اليوان الصيني	الدولار الأمريكي	المؤشر
محدودة	مرتفعة	حرية حركة رؤوس الأموال
متوسط	عميق جداً	عمق الأسواق المالية
محدودة	مرتفعة نسبياً	الشفافية المؤسسية
متوسطة	عالية	الثقة العالمية
متزايد لكن محدود	واسع جداً	استخدام العملة عالمياً
مرتفع	محدود نسبياً	دور الدولة في السوق

#### يظهر لنا الجدول لماذا لا يستطيع اليوان إزاحة الدولار بسهولة.

تاريخياً، ارتبطت العملات المهيمنة بوجود أسواق مالية عميقة ومفتوحة تتمتع بدرجات مرتفعة من السيولة والشفافية والثقة المؤسسية. فالدولار الأمريكي، على سبيل المثال، لا يستمد قوته فقط من حجم الاقتصاد الأمريكي، بل أيضاً من عمق سوق السندات الأمريكية، وقابلية تحويل العملة بحرية، واستقلالية المؤسسات النقدية، والثقة العالمية بالنظام القانوني الأمريكي. وهذه العناصر مجتمعة تجعل الأصول المقومة بالدولار تمثل "ملاذاً آمناً" في أوقات

الأزمات والاضطرابات العالمية (Eichengreen, ٢٠١١; Cohen, ٢٠١٢).

في المقابل، لا يزال النظام المالي الصيني يخضع لدرجة عالية من الضبط الحكومي والتدخل المركزي. فالصين تفرض قيوداً واسعة على حركة رؤوس الأموال، وتتحكم بصورة كبيرة في سعر صرف اليوان، كما يحتفظ الحزب الشيوعي الصيني بدور واسع في توجيه السياسات الاقتصادية والمالية. ورغم أن هذه السياسات ساعدت الصين لعقود على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التدفقات المالية، فإنها في الوقت ذاته تحد من جاذبية اليوان كعملة دولية مكتملة الوظائف (Prasad, ٢٠١٧; Eichengreen, ٢٠١١).

وتكمن إحدى أبرز الإشكاليات في محدودية قابلية تحويل اليوان بحرية كاملة. فالعديد من المستثمرين والبنوك المركزية يفضلون الاحتفاظ بالأصول المقومة بعملات يمكن تحويلها واستخدامها دون قيود كبيرة، لأن ذلك يوفر مستويات أعلى من المرونة والسيولة. أما في الحالة الصينية، فإن استمرار القيود على الحساب الرأسمالي يثير مخاوف تتعلق بإمكانية الوصول إلى الأصول أو تحويلها خلال فترات الأزمات.

إضافة إلى ذلك، لا تزال الأسواق المالية الصينية أقل عمقاً وشفافية مقارنة بالأسواق الأمريكية والغربية. فعلى الرغم من النمو الكبير في سوق السندات الصينية، فإنها لا توفر بعد المستويات نفسها من السيولة والانفتاح والثقة المؤسسية التي تتمتع بها الأسواق الأمريكية. كما أن تدخل الدولة المتكرر في الأسواق يثير تساؤلات لدى المستثمرين الدوليين حول مدى استقلالية القرارات الاقتصادية وإمكانية التنبؤ بالسياسات المالية والنقدية الصينية على المدى الطويل.

وترتبط هذه المسألة بمفارقة بنيوية أساسية تواجه الاستراتيجية الصينية لتدويل اليوان. فمن أجل تحويل العملة الصينية إلى عملة احتياط عالمية، تحتاج بكين إلى زيادة انفتاح أسواقها المالية وتحرير حركة رؤوس الأموال وتعزيز دور السوق في تحديد قيمة العملة. لكن هذه الخطوات قد تقلل في المقابل من قدرة الدولة على التحكم بالتدفقات المالية والاستقرار الاقتصادي الداخلي، وهو ما تعتبره القيادة الصينية مسألة شديدة الحساسية ترتبط بالأمن الاقتصادي والسياسي (Prasad, ٢٠١٧; Eichengreen, ٢٠١١).

وقد أظهرت تجارب سابقة أن الانفتاح المالي السريع قد يؤدي إلى مخاطر كبيرة، خاصة في الاقتصادات الناشئة. ولذلك، تتبنى الصين مقاربة تدريجية وحذرة في تدويل اليوان، تقوم على توسيع استخدام العملة دولياً دون التخلي الكامل عن أدوات الرقابة والسيطرة المالية. غير أن هذه المقاربة نفسها تفرض حدوداً على سرعة انتشار اليوان عالمياً، لأن الأسواق الدولية تميل إلى تفضيل العملات المرتبطة بأنظمة مالية أكثر انفتاحاً وشفافية.

كما تواجه الصين تحديات تتعلق بمستوى الثقة السياسية والمؤسسية. فالقوة النقدية لا تعتمد فقط على المؤشرات الاقتصادية، بل أيضاً على الثقة بالنظام السياسي والقانوني للدولة المصدرة للعملة. وفي حين تتمتع الولايات المتحدة بشبكة واسعة من التحالفات والمؤسسات الدولية التي تعزز موقع الدولار، لا تزال الصين تواجه شكوكاً لدى بعض الدول والمستثمرين بشأن الشفافية وحوكمة المؤسسات وحقوق الملكية واستقلال القضاء (Cohen, ٢٠١٢; Gilpin, ٢٠٠١).

إلى جانب ذلك، فإن استمرار الاعتماد العالمي على الدولار يخلق ما يشبه الحلقة التراكمية التي تعزز استمرارية الهيمنة الأمريكية. فكلما زاد استخدام الدولار في التجارة والتمويل، ازدادت الحاجة للاحتفاظ به واستخدامه، ما يجعل الانتقال إلى بدائل أخرى عملية بطيئة ومكلفة (Eichengreen, 2011; Cohen, 2012). ولهذا، فإن صعود اليوان لا يواجه فقط تحديات داخلية صينية، بل أيضاً قوة القصور البنيوي داخل النظام النقدي العالمي نفسه.

ومع ذلك، فإن هذه القيود لا تعني استحالة توسع الدور الدولي لليوان، بل تشير إلى أن هذا التوسع سيكون على الأرجح تدريجياً وانتقائياً. فمن المرجح أن يزداد استخدام العملة الصينية في بعض المجالات الإقليمية والتجارية، خاصة داخل الاقتصادات المرتبطة بالصين تجارياً واستثمارياً، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى إزاحة الدولار عن موقعه المركزي في المستقبل القريب.

### خامساً: النفط والطاقة وإشكالية البترودولار

تمثل العلاقة بين الدولار وأسواق الطاقة إحدى الركائز الأساسية للهيمنة النقدية الأمريكية منذ سبعينيات القرن العشرين. فبعد انهيار نظام بريتون وودز وإنهاء قابلية تحويل الدولار إلى الذهب، واجهت الولايات المتحدة تحدياً يتعلق بكيفية الحفاظ على الطلب العالمي على عملتها في غياب الغطاء الذهبي. وقد جاء الحل عبر إعادة ربط الدولار بأسواق النفط العالمية، من خلال الاتفاقات التي أبرمت مع المملكة العربية السعودية وعدد من الدول المنتجة للنفط، والتي كوّنت تسعير النفط بالدولار الأمريكي. ومن هنا نشأ ما يُعرف اصطلاحاً بـ"نظام البترودولار" (Gilpin, 2001; Cohen, 2012).

وقد أدى هذا النظام إلى تعزيز الطلب العالمي المستمر على الدولار، لأن الدول المستوردة للطاقة باتت بحاجة إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من العملة الأمريكية لتمويل وارداتها النفطية. كما ساهمت عائدات النفط المعاد استثمارها في الأسواق الأمريكية في تعزيز عمق النظام المالي الأمريكي وتمويل العجز المالي والتجاري للولايات المتحدة. وبذلك، أصبحت العلاقة بين الدولار والطاقة جزءاً بنيوياً من النظام الاقتصادي العالمي، وليس مجرد آلية تقنية للتسعير.

ضمن هذا السياق، يكتسب أي حديث عن تسعير النفط بعملات بديلة أهمية استراتيجية كبيرة، لأنه يمس أحد أهم الأسس التي تقوم عليها الهيمنة النقدية الأمريكية. ولهذا، فإن تزايد النقاشات حول استخدام اليوان في تجارة الطاقة، خاصة بين الصين وبعض الدول المنتجة للنفط، أثار اهتماماً واسعاً داخل الأوساط الاقتصادية والسياسية الدولية.

وتعود أهمية هذه المسألة إلى عدة عوامل مترابطة. أولاً، أصبحت الصين أكبر مستورد للطاقة في العالم، وهو ما يمنحها وزناً متزايداً داخل أسواق النفط والغاز العالمية. وثانياً، تسعى بكين إلى تقليل اعتمادها على الدولار في وارداتها الاستراتيجية، خاصة في ظل تصاعد التوترات مع الولايات المتحدة. أما العامل الثالث، فيرتبط برغبة بعض الدول المنتجة للطاقة في تنويع شراكاتها الاقتصادية والنقدية وتقليل انكشافها أمام التقلبات المرتبطة بالسياسات الأمريكية (Prasad, 2017; Eichengreen, 2011).

وقد بدأت الصين بالفعل خلال السنوات الأخيرة باتخاذ خطوات تدريجية لتعزيز استخدام اليوان في تجارة

الطاقة. ومن أبرز هذه الخطوات إطلاق عقود النفط الآجلة المقومة باليوان في بورصة شنغهاي عام ٢٠١٨، في محاولة لبناء سوق طاقة أكثر ارتباطاً بالعملة الصينية. كما عملت بكين على تشجيع بعض شركائها التجاريين، خاصة روسيا وإيران، على استخدام العملات الوطنية في تجارة الطاقة والتبادلات الثنائية (Cohen, ٢٠١٢).

وتبرز روسيا بصورة خاصة كحالة مهمة في هذا السياق. فبعد العقوبات الغربية الواسعة التي فُرضت عليها عقب الحرب الأوكرانية، اتجهت موسكو بصورة متزايدة نحو استخدام اليوان في تجارتها الخارجية واحتياطاتها الأجنبية، بما في ذلك صادرات الطاقة إلى الصين. وقد أدى ذلك إلى توسع ملحوظ في دور العملة الصينية داخل الاقتصاد الروسي، وتحول اليوان إلى إحدى أكثر العملات تداولاً داخل الأسواق الروسية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً.

### جدول يوضح استخدام اليوان في تجارة الطاقة الدولية:

الدولة	نوع التجارة	العملة المستخدمة جزئياً
روسيا	النفط والغاز	اليوان
إيران	الطاقة	اليوان/ العملات المحلية
السعودية	نقاشات واستثمارات	اليوان جزئياً
الإمارات	تسويات محدودة	اليوان
الصين	واردات الطاقة	اليوان المتزايد

نلاحظ من الجدول أن التغيير حقيقي، لكنه تدريجي وليس انقلاباً فورياً على البترودولار.

كما شهدت العلاقات الصينية الخليجية خلال السنوات الأخيرة تصاعداً في النقاشات المتعلقة بإمكانية توسيع استخدام اليوان في تجارة النفط والاستثمارات المشتركة. ورغم أن هذه النقاشات لا تعني بالضرورة قرب التخلي عن الدولار، فإنها تعكس توجهاً تدريجياً نحو تنويع الأدوات النقدية والمالية المستخدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية (Cohen, ٢٠١٢; Eichengreen, ٢٠١١).

ومع ذلك، فإن الانتقال نحو تسعير واسع للنفط باليوان لا يزال يواجه عقبات كبيرة. فأغلب أسواق الطاقة العالمية ما تزال مرتبطة بالبنية المالية الغربية، سواء من حيث التمويل أو التأمين أو التسويات أو أسواق العقود الآجلة. كما أن الدولار لا يزال يوفر مستويات من السيولة والاستقرار والثقة يصعب على العملات الأخرى منافستها في المدى القريب.

إضافة إلى ذلك، فإن العديد من الدول المصدرة للطاقة تحتفظ بجزء كبير من احتياطاتها واستثماراتها الخارجية بالدولار، ما يجعل الانتقال إلى أنظمة تسعير بديلة عملية معقدة ومكلفة. كما أن تقلبات سعر صرف اليوان والقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال الصينية تثير مخاوف تتعلق بمدى قدرة العملة الصينية على لعب دور واسع داخل أسواق الطاقة العالمية (Prasad, ٢٠١٧).

ومن هنا، فإن الحديث عن "نهاية البترودولار" يبدو مبالغاً فيه في المرحلة الحالية. فالعلاقة بين الدولار

والطاقة ليست مجرد مسألة تسعير، بل جزء من شبكة أوسع تشمل الأسواق المالية، والتحالفات السياسية، والبنية التحتية الاقتصادية العالمية. ولهذا، فإن أي تحول في هذا المجال سيكون على الأرجح تدريجياً وجزئياً، وليس انتقالاً مفاجئاً من الدولار إلى اليوان.

ومع ذلك، فإن الأهمية الحقيقية لهذه التحولات لا تكمن فقط في حجم استخدامها الحالي، بل في دلالتها البنوية. فمجرد توسع استخدام عملات بديلة في تجارة الطاقة يعكس تراجع الاحتكار المطلق للدولار، ويدل على تنامي الرغبة لدى بعض القوى الدولية في بناء نظام نقدي أكثر تنوعاً وأقل خضوعاً للهيمنة الأمريكية (Eichengreen, 2011; Cohen, 2012).

وبهذا المعنى، فإن صعود اليوان داخل أسواق الطاقة لا يمثل بديلاً كاملاً للنظام القائم، بل يعكس بداية إعادة توزيع تدريجية لبعض الوظائف النقدية العالمية. وقد يؤدي استمرار هذا الاتجاه، خاصة إذا ترافق مع توسع النفوذ الاقتصادي الصيني وتزايد الانقسامات الجيوسياسية، إلى نشوء بنية نقدية أكثر تعديداً خلال العقود المقبلة.

### سادساً: التداعيات الإقليمية لصعود اليوان: الاقتصادات العربية والأفريقية

لا تقتصر التحولات المرتبطة بصعود اليوان على العلاقة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة، بل تمتد آثارها إلى عدد واسع من الاقتصادات النامية، خاصة في العالم العربي وأفريقيا، حيث شهد الحضور الاقتصادي الصيني توسعاً ملحوظاً خلال العقد الأخيرين. فقد أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر للعديد من الدول العربية والأفريقية، كما لعبت دوراً متزايداً في تمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة والنقل ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق (Gilpin, 2001; Eichengreen, 2011).

وقد أدى هذا التوسع الاقتصادي إلى زيادة النقاشات حول إمكانية توسيع استخدام اليوان في التجارة والاستثمار والاحتياجات النقدية داخل هذه المناطق. فمن الناحية الاقتصادية، يمكن لاستخدام العملة الصينية في التبادلات الثنائية أن يساهم في خفض تكاليف التحويل وتقليل الاعتماد على الدولار، خاصة بالنسبة للدول التي ترتبط بعلاقات تجارية واسعة مع الصين.

كما أن تنويع الاحتياطيات الأجنبية بات يمثل أولوية متزايدة لدى بعض البنوك المركزية، خصوصاً بعد تصاعد التقلبات الاقتصادية العالمية وتزايد استخدام العقوبات المالية كأداة سياسية. ومن هنا، بدأت بعض الدول العربية والأفريقية في دراسة إمكانات توسيع استخدام اليوان ضمن احتياطياتها أو في جزء من تعاملاتها التجارية والمالية (Cohen, 2012).

وفي أفريقيا، يرتبط هذا التوجه أيضاً بتوسع التمويل الصيني للمشاريع التنموية والبنية التحتية. فقد أصبحت الصين خلال السنوات الأخيرة أحد أهم المقرضين والشركاء الاقتصاديين للقارة الأفريقية، الأمر الذي عزز حضور المؤسسات المالية الصينية والعملة الصينية في بعض الاقتصادات الأفريقية. كما أن عدداً من الدول الأفريقية انضم إلى اتفاقيات مبادلة العملات مع الصين، بهدف تسهيل التجارة والاستثمار وتقليل الحاجة إلى الدولار في المعاملات الثنائية.

أما في العالم العربي، فتكتسب المسألة أبعاداً إضافية بسبب العلاقة الوثيقة بين الطاقة والنظام النقدي الدولي. فالدول الخليجية، التي تمثل أحد أهم مراكز إنتاج الطاقة عالمياً، ترتبط بعلاقات اقتصادية متنامية مع الصين، سواء في مجالات النفط والغاز أو الاستثمار والتكنولوجيا والبنية التحتية. وقد أدى ذلك إلى تزايد النقاشات حول إمكانية استخدام اليوان في جزء من تجارة الطاقة أو في بعض المشاريع الاستثمارية المشتركة.

ومع ذلك، فإن هذه التحولات لا تعني بالضرورة وجود توجه عربي أو أفريقي واسع للتخلي عن الدولار. فمعظم الاقتصادات في هذه المناطق لا تزال مرتبطة بصورة عميقة بالنظام المالي الغربي، سواء من خلال التجارة أو الديون أو الاحتياطات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية. كما أن الدولار لا يزال يوفر مستويات من السيولة والاستقرار يصعب تعويضها في الوقت الراهن (Eichengreen, 2011; Cohen, 2012).

إضافة إلى ذلك، تواجه العديد من الدول النامية تحديات تتعلق بإدارة المخاطر النقدية وتقلبات أسعار الصرف، ما يجعلها أكثر ميلاً للاحتفاظ بالأصول المقومة بالدولار باعتبارها أكثر استقراراً وقبولاً عالمياً. كما أن محدودية الأسواق المالية المقومة باليوان تقلل من جاذبية العملة الصينية كأداة احتياط رئيسية مقارنة بالدولار أو حتى اليورو (Prasad, 2017).

لكن رغم هذه القيود، فإن الأهمية الاستراتيجية لصعود اليوان بالنسبة للدول العربية والأفريقية تكمن في توسيع هامش الخيارات المتاحة أمامها. فوجود بدائل نقدية وتمويلية إضافية قد يمنح هذه الدول قدرة أكبر على تنويع شراكاتها الاقتصادية وتقليل مستويات الاعتماد الأحادي على النظام المالي الغربي.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى التوسع التدريجي في استخدام اليوان بوصفه جزءاً من تحولات أوسع في بنية الاقتصاد العالمي، حيث تتجه بعض الاقتصادات النامية إلى اتباع سياسات أكثر براغماتية وتوازناً في علاقاتها مع القوى الكبرى، بدلاً من الارتباط الكامل بمحور اقتصادي واحد.

كما أن تنامي الدور الصيني داخل العالم العربي وأفريقيا قد يدفع مستقبلاً إلى ظهور شبكات مالية وتجارية أكثر تنوعاً، خاصة إذا استمرت الصين في توسيع استثماراتها ومؤسساتها المالية العابرة للحدود. غير أن نجاح هذا التحول سيظل مرتبطاً بمدى قدرة بكين على تعزيز الثقة الدولية بعملتها ومؤسساتها المالية، وبقدرة الاقتصادات النامية نفسها على إدارة التوازن بين الانفتاح على الصين والحفاظ على استقرار علاقاتها مع النظام المالي العالمي التقليدي.

### سابعاً: سيناريوهات مستقبل النظام النقدي الدولي

تثير التحولات الجارية في بنية الاقتصاد العالمي تساؤلات متزايدة حول الاتجاه الذي قد يسلكه النظام النقدي الدولي خلال العقود المقبلة، خاصة في ظل صعود الصين، وتصاعد التنافس الجيوسياسي، وتزايد استخدام الأدوات المالية في الصراعات الدولية. ومع ذلك، فإن مستقبل النظام النقدي لا يتحدد فقط وفق المؤشرات الاقتصادية، بل يتأثر أيضاً بعوامل مؤسسية وسياسية واستراتيجية معقدة تجعل من الصعب توقع انتقال سريع أو حاسم من نظام إلى آخر (Eichengreen, 2011; Cohen, 2012; Gilpin, 2001).

ضمن هذا السياق، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل النظام النقدي العالمي، تختلف في طبيعة

توزيع القوة النقدية وحدود التحويل الذي قد يشهده موقع الدولار واليوان والعملات الدولية الأخرى.

## ١. استمرار الهيمنة الدولارية

يقوم السيناريو الأول على فرضية استمرار الهيمنة المركزية للدولار خلال المستقبل المنظور، رغم تصاعد استخدام العملات البديلة. ويستند هذا السيناريو إلى مجموعة من العوامل البنوية التي ما تزال تمنح الولايات المتحدة موقعاً متقدماً داخل النظام المالي العالمي.

فالدولار لا يزال يمثل العملة الأكثر استخداماً في التجارة الدولية، والاحتياطيات الأجنبية، وأسواق الدين، والمعاملات المالية العابرة للحدود. كما أن الأسواق المالية الأمريكية تتمتع بدرجات عالية من السيولة والعمق والثقة، الأمر الذي يجعل الأصول المقومة بالدولار الخيار المفضل للمستثمرين والبنوك المركزية خلال فترات الأزمات وعدم اليقين.

إضافة إلى ذلك، تستفيد الولايات المتحدة من شبكة واسعة من التحالفات السياسية والعسكرية والمؤسسات الدولية التي تعزز مركزية الدولار داخل الاقتصاد العالمي. وحتى في ظل تصاعد الانتقادات الموجهة للسياسات الأمريكية أو استخدام العقوبات المالية، لا تزال البدائل المتاحة تواجه قيوداً كبيرة تمنعها من الحلول محل الدولار بصورة كاملة.

ويرى أنصار هذا السيناريو أن صعود اليوان والعملات الأخرى قد يؤدي إلى بعض التعديلات الجزئية في توزيع الاحتياطيات والتجارة الدولية، لكنه لن يغير البنية الأساسية للنظام المالي العالمي. فالقوة النقدية، وفق هذا المنظور، ليست مجرد انعكاس للحجم الاقتصادي، بل ترتبط أيضاً بالثقة المؤسسية، والانفتاح المالي، واستقرار النظام السياسي، وهي عناصر ما تزال تميل بصورة واضحة لصالح الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فإن استمرار الهيمنة الدولارية لا يعني غياب التحديات. فارتفاع مستويات الدين الأمريكي، وتزايد الانقسامات السياسية الداخلية، وتصاعد المنافسة مع الصين، كلها عوامل قد تؤثر تدريجياً في صورة الولايات المتحدة وقدرتها على الحفاظ على موقعها المهيمن على المدى الطويل.

## ٢. التعددية النقدية الجزئية

يمثل هذا السيناريو الاحتمال الأكثر ترجيحاً في المدى المتوسط، ويقوم على فكرة أن النظام النقدي العالمي سيتجه نحو توزيع أكبر للوظائف النقدية بين عدة عملات رئيسية، دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار الهيمنة الدولارية بالكامل.

في هذا السيناريو، يحتفظ الدولار بموقعه كعملة مركزية للنظام المالي العالمي، لكنه يواجه في الوقت ذاته تصاعداً تدريجياً في أدوار العملات الأخرى، خاصة اليوان واليورو، داخل مجالات محددة مثل التجارة الإقليمية، والتمويل الثنائي، والاحتياطيات الأجنبية، وأسواق الطاقة.

ويعكس هذا الاتجاه ما يمكن وصفه بـ"التعددية النقدية غير المكتملة"، حيث تتعايش الهيمنة التقليدية مع صعود بدائل نقدية إقليمية ودولية دون أن تنجح هذه البدائل في بناء نظام عالمي بديل بالكامل. ومن المرجح أن يكون اليوان أكثر حضوراً داخل آسيا وأجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط المرتبطة اقتصادياً بالصين، في حين يظل الدولار مهيماً على

الأسواق المالية العالمية والتدفقات الرأسمالية الكبرى.

ويستند هذا السيناريو إلى إدراك أن التحولات النقدية العالمية عادة ما تكون تدريجية وبطيئة، لأن النظام المالي يقوم على شبكات معقدة من الثقة والمؤسسات والعلاقات الاقتصادية المترابطة تاريخياً. كما أن الصين نفسها لا تبدو مستعدة حتى الآن لتحرير نظامها المالي بصورة كاملة، وهو ما يحد من قدرة اليوان على لعب دور عالمي مكافئ للدولار. ومع ذلك، فإن هذا السيناريو قد يؤدي إلى تغييرات مهمة في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة إذا توسع استخدام العملات الوطنية في التجارة الثنائية، وازدادت أهمية المؤسسات المالية غير الغربية، وتراجعت نسبياً مركزية الدولار في بعض المجالات.

### ٣. الانقسام النقدي الجيوسياسي

يفترض السيناريو الثالث أن التنافس الاستراتيجي المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين قد يؤدي إلى انقسام تدريجي في النظام النقدي العالمي، بحيث تتشكل كتل مالية وتجارية متنافسة تعتمد على شبكات نقدية وتقنية مختلفة. في هذا السيناريو، لا يكون العالم أمام نظام نقدي متعدد الأقطاب بصورة متجانسة، بل أمام نوع من "التجزئة النقدية" المرتبطة بالاستقطاب الجيوسياسي. فقد تتجه الدول المرتبطة بالولايات المتحدة والغرب إلى الحفاظ على الاعتماد الأساسي على الدولار والمؤسسات المالية الغربية، في حين توسع الصين وشركاؤها استخدام اليوان وأنظمة الدفع البديلة والمؤسسات المالية المرتبطة بكين.

وقد بدأت بعض ملامح هذا الاتجاه بالظهور بالفعل، خاصة بعد العقوبات الغربية الواسعة على روسيا، وتصاعد القيود الأمريكية على التكنولوجيا الصينية، وتزايد الحديث عن "فك الارتباط" الاقتصادي بين القوتين الأكبر عالمياً. كما أن تطوير الصين لأنظمة دفع بديلة وتوسيع اتفاقيات المبادلة واستخدام العملات الوطنية في التجارة يعكس جزئياً استعداداً لاحتمال اتساع الانقسام المالي العالمي.

لكن هذا السيناريو يواجه أيضاً عقبات كبيرة، لأن الاقتصاد العالمي ما يزال مترابطاً بصورة عميقة، والانقسام الكامل بين نظامين نقديين متنافسين قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التجارة والاستثمار وتقليص مستويات الكفاءة الاقتصادية العالمية. كما أن العديد من الدول، خاصة في العالم النامي، تسعى إلى تجنب الانحياز الكامل لأي من المعسكرين، مفضلة الحفاظ على علاقات اقتصادية متوازنة مع الطرفين.

### جدول يوضح السيناريوهات المستقبلية للنظام النقدي الدولي:

السيناريو	خصائصه	موقع الدولار	موقع اليوان
استمرار الهيمنة الدولارية	استمرار الوضع الحالي	مهيمن	محدود
التعددية النقدية الجزئية	توزيع نسبي للوظائف النقدية	مهيمن جزئياً	صاعد إقليمياً
الانقسام النقدي الجيوسياسي	كتل مالية متنافسة	غربي	صيني/ آسيوي

ومع ذلك، فإن استمرار التوترات الجيوسياسية قد يدفع تدريجياً نحو نوع من "الازدواجية المالية"، حيث تتوسع استخدامات العملات الوطنية والبنى المالية البديلة داخل بعض المناطق والقطاعات، دون الوصول إلى انفصال كامل عن النظام المالي التقليدي.

جدول يعطينا مقارنة بين الدولار واليوان في التجارة والاحتياطيات والمدفوعات الدولية:

اليوان	الدولار	المؤشر
3 %	57 %	الاحتياطيات العالمية
4 %	47 %	المدفوعات الدولية
صاعد جزئياً	مهيمن	تجارة الطاقة
محدود	مهيمن	السندات العالمية
جزئية	كاملة	قابلية التحويل

## الخاتمة:

تكشف التحولات الجارية في النظام النقدي الدولي عن مرحلة انتقالية معقدة، تعكس تغيرات أوسع في بنية القوة داخل الاقتصاد العالمي. فالصعود التدريجي لليوان الصيني، وتزايد استخدامه في التجارة الدولية وخطوط المبادلة والاحتياطات الأجنبية، يشيران إلى تراجع نسبي في الاحتكار المطلق الذي تمتع به الدولار الأمريكي طوال العقود الماضية. غير أن هذه التحولات لا تعني حتى الآن اقتراب نهاية الهيمنة الدولارية أو نشوء نظام نقدي متعدد الأقطاب بصورة مكتملة.

لقد أظهرت الدراسة أن القوة النقدية لا ترتبط فقط بالحجم الاقتصادي أو التجاري للدولة المصدرة للعملة، بل تعتمد أيضاً على عوامل بنيوية أعمق تشمل الثقة المؤسسية، وعمق الأسواق المالية، والانفتاح الرأسمالي، والقدرة على توفير الأصول الآمنة والسيولة العالمية. وفي هذا السياق، ما تزال الولايات المتحدة تمتلك مقومات أساسية تمنح الدولار موقعاً مركزياً داخل النظام المالي العالمي، سواء من خلال هيمنة الأسواق الأمريكية أو عبر البنية التحتية للتمويل الدولي والمؤسسات المرتبطة بها.

في المقابل، استطاعت الصين خلال العقد الأخيرين تحقيق تقدم ملموس في توسيع الدور الدولي لليوان، مستفيدة من نموها الاقتصادي الهائل، واتساع شبكتها التجارية والاستثمارية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية المرتبطة باستخدام العقوبات المالية الأمريكية. وقد أصبح تدويل اليوان جزءاً من استراتيجية صينية أوسع تهدف إلى تقليل الاعتماد على الدولار وتعزيز الاستقلالية المالية لبكين وشركائها الاقتصاديين.

ومع ذلك، تواجه هذه الاستراتيجية حدوداً بنيوية واضحة. فالصين لا تزال مترددة في تحرير نظامها المالي بصورة كاملة، بسبب المخاوف المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التدفقات الرأسمالية. كما أن محدودية شفافية المؤسسات المالية الصينية، واستمرار التدخل الحكومي المكثف، يقللان من جاذبية اليوان بوصفه ملاذاً آمناً للأصول العالمية.

وتوصلت الدراسة إلى أن النظام النقدي العالمي يتجه على الأرجح نحو حالة من "التعددية النقدية الجزئية" أو "التعددية غير المكتملة"، حيث تتعايش الهيمنة الدولارية مع صعود بدائل نقدية إقليمية ودولية دون أن تنجح هذه البدائل في إزاحة الدولار بصورة كاملة. وبهذا المعنى، فإن السؤال المركزي لم يعد ما إذا كان اليوان سيحل محل الدولار، بل إلى أي مدى ستنجح الصين في إعادة توزيع بعض وظائف النفوذ النقدي داخل نظام ما يزال قائماً بصورة أساسية على المؤسسات والمعايير الغربية.

كما تشير الدراسة إلى أن مستقبل النظام النقدي الدولي سيتحدد بدرجة كبيرة وفق طبيعة التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين. فكلما تصاعد استخدام الأدوات المالية في الصراعات الدولية، ازدادت الحوافز لدى الدول لبناء بدائل نقدية وتمويلية تقلل من انكشافها أمام الهيمنة الدولارية. غير أن قدرة هذه البدائل على التحول إلى نظام عالمي متكامل ستظل مرتبطة بمدى نجاحها في بناء الثقة والسيولة والاستقرار المؤسسي، وهي عناصر تحتاج عادة إلى فترات زمنية طويلة لتتشكل وترسخ.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن العالم لا يشهد حالياً انتقالاً حاسماً من نظام نقدي إلى آخر، بل يعيش مرحلة إعادة توازن تدريجية داخل بنية دولارية ما تزال تحتفظ بموقعها المركزي، وإن كانت تواجه للمرة الأولى منذ عقود تحديات متنامية من قوى اقتصادية وجيوسياسية صاعدة، وفي مقدمتها الصين.

### قائمة المراجع:

- Cohen, B. J. (٢٠١٥). *Currency Power: Understanding Monetary Rivalry*. Princeton University Press.
- Eichengreen, B. (٢٠١١). *Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar*. Oxford University Press.
- Gilpin, R. (٢٠٠١). *Global Political Economy: Understanding the International Economic Order*. Princeton University Press.
- Kindleberger, C. P. (١٩٧٣). *The World in Depression ١٩٢٩-١٩٣٩*. University of California Press.
- Strange, S. (١٩٩٤). *States and Markets*. Pinter Publishers.
- Blackwill, R. D., & Harris, J. M. (٢٠١٦). *War by Other Means: Geoeconomics and Statecraft*. Harvard University Press.
- Luttwak, E. (١٩٩٠). "From Geopolitics to Geoeconomics." *The National Interest*.
- International Monetary Fund (IMF). (٢٠٢٤). *Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves (COFER)*.
- Bank for International Settlements (BIS). (٢٠٢٤-٢٠٢٣). *Annual Economic Reports*.
- SWIFT. (٢٠٢٤). *RMB Tracker Monthly Reports*.
- People's Bank of China (PBoC). (٢٠٢٥-٢٠٢٣). *Annual Reports and Swap Agreements Data*.
- World Bank. (٢٠٢٤). *Global Economic Prospects*.
- Chin, G., & Frenkel, M. (٢٠١٩). "What Is China's Role in International Monetary System Reform?" *World Economy*.
- Subacchi, P. (٢٠١٦). *The People's Money: How China Is Building a Global Currency*. Chatham House.
- Prasad, E. (٢٠١٧). *Gaining Currency: The Rise of the Renminbi*. Oxford University Press.
- Frankel, J. (٢٠١٢). "Internationalization of the RMB and Historical Precedents." *Harvard Kennedy School*.

- McDowell, D. (٢٠٢١). **Bucking the Buck: US Financial Sanctions and the International Backlash.** Oxford University Press.
- Tooze, A. (٢٠١٨). **Crashed: How a Decade of Financial Crises Changed the World.** Viking.
- Norrlof, C. (٢٠١٤). "Dollar Hegemony: A Power Analysis." **Review of International Political Economy.**
- Arslanalp, S., Eichengreen, B., & Simpson-Bell, C. (٢٠٢٢). **IMF Working Paper on reserve currencies.**



[www.alrafidaincenter.com](http://www.alrafidaincenter.com)



009647826222246



[alrafidaincent](https://twitter.com/alrafidaincent)



[alrafidaincenter.com](https://www.facebook.com/alrafidaincenter.com)



[alrafidaincent](https://www.telegram.com/alrafidaincent)



ص . ب . 252



[info@alrafidaincenter.com](mailto:info@alrafidaincenter.com)



[RCD](https://www.youtube.com/RCD) مركز الرافدين للحوار



العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان  
العراق - بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية